

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٥ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه نصها الآتي :

"ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد أقدمية من يعينون من الموظفين من خارج السلكين الدبلوماسي والقنصلي وإعفاؤهم من تأدية الامتحان المشار إليه في الفقرة السابقة".

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدبر ریاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ ( ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ )

جمال عبد الناصر

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض المنشآت والشركات ؛  
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن إعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن إضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى قرار وزير الصحة الصادر في ٢ أبريل لسنة ١٩٥٦ بشأن الاشتراطات الصحية للوحدات الصيدلانية ؛

وعلى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها بالمجال الصناعي والتجارية وغيرها من المجال الملققة للراحة والضارة بالصحة والخطرة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركة العربية لصناعة النظارات ( فكرى الجولى وشركاه ) ومصانعها .

مادة ٢ - تشرف المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية على هذه الشركة ومصانعها .

مادة ٣ - يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدبر ریاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ ( ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ )

جمال عبد الناصر